تغيّر المزاج الانتخابي الأميركي..

كونغرس جديد يهدد بتقويض هيمنة الكيان الصهيوني على القرار الأميركي



الوفاق/ لم تعد العلاقة الأميركية الصهيونية بمنأى عن التحولات التي يشهدها المجتمع الأميركي، ولم يعد الوقوف إلى جانب كيان الاحتلال موقفاً مضمون العوائد انتخابياً كما كان لعقود. فالدولة التي اعتادت الحصول على دعم واسع من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومليارات الدولارات من المساعدات العسكرية، إلى جانب الحماية السياسية والدبلوماسية، تواجه اليوم واقعاً مختلفاً عنوانه تراجع التأييد الشعبي وتصاعد الانتقادات داخل الكونغرس.

ولعل التحول الأهم لا يتمثل فقط في تراجع مواقف بعض السياسيين المؤيدة لكيان الاحتلال، بل في التغير الذي أصاب المجتمع الأميركي نفسه. فالناخب بات أكثر استعداداً لمساءلة طبيعة التحالف مع تل أبيب وكلفة الدعم العسكري والسياسي المقدم لها، خصوصاً بعد حرب الإبادة على غزة. وفي المقابل، لا تزال قطاعات واسعة من الطبقة السياسية متمسكة بقواعد العلاقة التقليدية، ما يكشف عن فجوة متزايدة بين المزاج الشعبي والحسابات السياسية.

المجتمع الأميركي ينقلب على الصورة التقليدية للاحتلال.. وغزة تغيّر المعادلة

لم تعد حرب الإبادة على غزة حدثاً عابراً في النقاش العام الأميركي؛ فقد أسهمت مشاهد القتل والدمار والكارثة الإنسانية في تصاعد الانتقادات الموجهة إلى كيان الاحتلال، ودفعت قطاعات من الأميركيين إلى التشكيك في طبيعة التحالف معه ومساءلة الدعم العسكري والسياسي الذي تحظى به. وانتقلت القضية الفلسطينية من هامش النقاش إلى قلب الجامعات والشارع والإعلام والسجال الانتخابي، لتتحول المطالبة بوقف تسليح الاحتلال إلى ضغط على السياسة الأميركية نفسها.

وتكشف أرقام غالوب في شباط/فبراير ٢٠٢٦ حجم هذا التحول: ٤١ في المئة من الأميركيين يتعاطفون مع الفلسطينيين، مقابل ٣٦ في المئة مع الصهاينة، فيما ترتفع النسبة بين الشباب إلى ٥٣ في المئة مقابل ٢٣ في المئة. إنها مؤشرات على تصدع الصورة التقليدية للاحتلال داخل المجتمع الأميركي، وعلى جيل لم يعد يتعامل مع دعمه باعتباره مسلّمة، بل بات يطالب بمساءلته ومراجعة كلفته السياسية والأخلاقية.

الناخب يتغير والسياسي يتأخر.. فجوة تتسع داخل واشنطن

تكمن المفارقة الأساسية في أن التحول داخل المجتمع الأميركي لم ينعكس بالسرعة نفسها على مواقف الطبقة السياسية. فما زال كثير من أعضاء الكونغرس والسياسيين الأميركيين متمسكين بسياسات الدعم التقليدية لكيان الاحتلال، بفعل الحسابات الحزبية والاعتبارات الاستراتيجية وشبكات المصالح ونفوذ جماعات الضغط.

وقد ظهرت بعض ملامح هذا التحول في تصاعد حضور المواقف المنتقدة للدعم العسكري غير المشروط للكيان ضمن النقاشات الانتخابية، ولا سيما داخل الحزب الديمقراطي. وبات المرشحون أكثر عرضة للمساءلة بشأن مواقفهم من المساعدات العسكرية والحرب على غزة.

وفي هذا السياق، تواجه لجنة الشؤون العامة الأميركية الصهيونية «أيباك» تحدياً يتجاوز خسارة مرشح أو فشل حملة انتخابية بعينها؛ إذ باتت مطالبة بالتعامل مع بيئة شعبية وسياسية أكثر تعقيداً، لم يعد فيها تأييد كيان الاحتلال ضمانة انتخابية تلقائية كما كان في السابق.

ترامب يضع المساعدات على الطاولة.. دعم الاحتلال لم يعد خارج الحسابات

في تطور يكشف دخول المساعدات الأميركية لكيان الاحتلال دائرة التجاذب السياسي، أعلن دونالد ترامب في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦ عزمه وقف المساعدات العسكرية السنوية لكيان الاحتلال، المقدّرة بنحو ٣,٨ مليارات دولار، بحلول نهاية العام، مبرراً ذلك بأن تل أبيب باتت قوية وغنية ولا تحتاج إلى أموال الأميركيين.

ولم يأتِ الإعلان بمعزل عن الحسابات الانتخابية؛ إذ ربط ترامب الخطوة بالانتقادات التي يثيرها مرشحون ديمقراطيون لاستمرار تمويل الاحتلال، ما يكشف أن هذا الدعم بات عبئاً سياسياً قابلاً للاستثمار في المنافسة الداخلية، بعدما ظل لعقود من المحرّمات السياسية.

ورغم أن الإعلان لا يعني حسم وقف المساعدات أو إنهاء التعاون العسكري، فإن دلالته تتجاوز المال: فالدعم الأميركي المفتوح للاحتلال لم يعد مضموناً كما كان، وبدأ يتحول إلى ملف خاضع للضغط والمساومة والحسابات الانتخابية.

أيباك وجماعات الضغط.. المال السياسي أمام اختبار الناخبين

لطالما اعتمدت الجماعات المؤيدة لكيان الاحتلال، وفي مقدمتها أيباك، على قوتها المالية والتنظيمية وعلاقاتها داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي للتأثير في الانتخابات الأميركية ودعم المرشحين المتبنين لمواقفها.

غير أن التحولات الأخيرة تكشف أن نفوذ هذه الجماعات بات يواجه حدوداً أكثر وضوحاً. فالأموال تستطيع تمويل الحملات الإعلانية، ومساندة المرشحين، والتأثير في مسار المنافسة، لكنها لا تستطيع بالضرورة تغيير قناعات الناخبين أو إعادة إنتاج المزاج الشعبي الذي كان سائداً قبل سنوات. ولا يعني ذلك انتهاء نفوذ جماعات الضغط أو تراجع قدرتها على التأثير في الكونغرس، لكنها باتت تعمل في بيئة مختلفة، حيث أصبح الدعم غير المشروط لكيان الاحتلال موضع مساءلة، وأصبحت مواقف المرشحين من المساعدات العسكرية والعلاقة مع تل أبيب جزءاً من النقاش الانتخابي.

كما باتت بعض مظاهر الانتقاد تظهر في أوساط شبابية من الحزب الجمهوري أيضاً، وإن ظلت اتجاهات التعاطف بين الجمهوريين مختلفة عن نظيرتها لدى الديمقراطيين، وهو ما يضيف بُعداً جديداً إلى النقاش بشأن مستقبل العلاقة مع كيان الاحتلال

نتنياهو أمام مأزق استراتيجي.. خسارة القاعدة الشعبية أخطر من خسارة السياسيين

يمثل الدعم الأميركي أحد أهم أعمدة القوة لكيان الاحتلال، ليس فقط بسبب الأموال التي تتلقاها تل أبيب، وإنما بسبب ما توفره واشنطن من أسلحة متطورة وتعاون استخباراتي وحماية دبلوماسية في المؤسسات الدولية. ولذلك، فإن أي مراجعة جدية لهذا الدعم تضع الحكومة الصهيونية أمام تحديات تتجاوز المسألة المالية. فقد اعتاد كيان الاحتلال التعامل مع المساندة الأميركية باعتبارها ضمانة استراتيجية شبه ثابتة، والرهان على قدرة جماعات الضغط وحلفائها داخل الكونغرس على منع أي تغيير جوهري في هذه المعادلة.

غير أن التحول الأكثر أهمية يتمثل في أن كيان الاحتلال قد يتمكن من الاحتفاظ بحلفائها داخل المؤسسات السياسية لفترة، لكنها لا تستطيع ضمان استمرار القاعدة الشعبية التي كانت تمنح هذا التحالف غطاءه السياسي. فالمجتمع الأميركي يتغير، والأجيال الجديدة تحمل تصورات مختلفة عن القضية الفلسطينية وعن طبيعة العلاقة مع كيان الاحتلال. وتكمن المعضلة في اتساع الفجوة بين اتجاهات الرأي العام والسياسات الرسمية؛ فكلما تزايدت مساءلة الناخبين للدعم غير المشروط، ارتفعت كلفته السياسية، وأصبح تجاهل التحولات الشعبية أكثر صعوبة بالنسبة إلى المرشحين وصناع القرار.

تضع التحولات في المزاج الشعبي الأميركي، واتساع المطالب بمراجعة المساعدات العسكرية، التحالف مع كيان الاحتلال أمام اختبار متصاعد مع انتخابات ٢٠٢٨، ولم يعد فيه النفوذ داخل واشنطن كافياً لضمان استمرار التأييد الشعبي والسياسي لتل أبيب

انتخابات ٢٠٢٨.. هل يصل تغير المجتمع إلى صناديق القرار؟

يمتد اختبار العلاقة الأميركية الصهيونية إلى انتخابات ٢٠٢٨، في ظل تصاعد المطالب بمراجعة المساعدات العسكرية وتقديم أولويات الداخل الأميركي، واتساع الفجوة بين مواقف الناخبين وحسابات السياسيين. ولم يعد الانقسام حزبياً فقط، بل بات يعكس تحولاً في المزاج الشعبي، خصوصاً بين الأجيال الشابة. ورغم استمرار الالتزامات الأميركية تجاه كيان الاحتلال، فإن تمرير الدعم بلا مساءلة لم يعد مضموناً كما كان. وهكذا، يواجه التحالف اختباراً طويل الأمد، تتجاوز تداعياته حجم المساعدات إلى مستقبل الغطاء السياسي والدبلوماسي الأميركي، إذ لم يعد الاحتفاظ بالحلفاء داخل واشنطن كافياً لضمان استمرار التأييد الشعبي لتل أبيب.

مئات المتظاهرين في سان دوني احتجاجاً على قمع الطلاب



شارك مئات الأشخاص، مساء الأحد، في تجمع احتجاجي أمام مبنى بلدية مدينة سان دوني، شمال باريس، تضامناً مع طلاب وأساتذة ثانوية بول إيلوار، ورفضاً لما وصفوه بالقمع الشرطي والإداري الذي يتعرضون له على خلفية تحركاتهم الاحتجاجية.

وردد المشاركون هتافات مناهضة لمنفذ إعلامي يميني متطرف حاول الحضور إلى موقع التجمع، مطالبين بمغادرته، ومنددين بمحاولات استغلال التحركات الطلابية لإثارة التوتر داخل المؤسسة التعليمية.

وطالب المحتجون بوقف استخدام القوة والإجراءات الإدارية بحق الطلاب والموظفين المتضامنين معهم، ولا سيما الطلاب الأصغر سناً، الذين قالوا إنهم تعرضوا للضرب والتوبيخ خلال التحركات. كما دعوا إلى وقف التحقيقات والإجراءات المتخذة بحق العاملين في الثانوية، ورفض إعادة الطلاب قسراً إلى الفصول الدراسية.

وشملت المطالب الاعتراض على موقف وزارة التربية الرافض لإجراء تعديلات على امتحانات البكالوريا، والمطالبة باستقالة مدير الثانوية، على خلفية السماح بدخول الشرطة إلى المؤسسة التعليمية. ودعا المتظاهرون السلطات للتدخل ووقف الترهيب، ومحاسبة المسؤولين، وضمان حماية الطلاب والعاملين وصون حقهم في الاحتجاج والتعبير دون عقوبات.

باراغواي تهتز بفضيحة «أوينو».. الحبس الاحتياطي للرئيس السابق ورئيس البنك المركزي

أمر القضاء في باراغواي بإيداع الرئيس السابق سانتياغو بينيا الحبس الاحتياطي في منشأة عسكرية، على خلفية تحقيقات تتعلق بصلاته بالبنك الرقمي «أوينو»، الذي أدى انهياره إلى تعثر ملايين العملاء في الوصول إلى حساباتهم، وتسبب بأزمة مالية وسياسية في البلاد. ووجّه الادعاء العام إلى بينيا تهمتي خيانة الأمانة والسعي لتحقيق مكاسب شخصية، متهماً إياه باستغلال منصبه للتأثير في قرارات حكومية أبقت أموال الأعامة كبيرة مودعة لدى البنك، رغم علاقاته المالية السابقة به. ونفى بينيا ارتكاب أي مخالفات، مؤكداً أبراءته.

كما أمر القاضي أومبرتو أوتازو بحبس رئيس البنك المركزي السابق كارلوس كارفالو احتياطياً، بعد اتهامه بخيانة الأمانة وتزوير وثائق رسمية والسعي لتحقيق مكاسب شخصية.

وجاءت الإجراءات بعد عزل بينيا من منصبه يوم الجمعة، وتولي نائبه بيدرو ألبانا الرئاسة لاستكمال الولاية حتى آب ٢٠٢٨. وفي محاولة لاحتواء تداعيات الانهيار، أعلن البنك المركزي دفع نحو ١٦٠ مليون دولار لنحو ١,٢ مليون مودع، ضمن نظام ضمان الودائع الحكومي.



أنطاليا تستضيف مؤتمر «كوب ٣١» وسط تحديات المناخ العالمية

استضافت مدينة أنطاليا التركية، أمس الاثنين، مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب ٣١»، بمشاركة ممثلين عن ١٩٧ دولة، لمناقشة تسريع تنفيذ اتفاق باريس للمناخ وتوسيع التمويل المخصص لمواجهة تداعيات التغير المناخي.

ويستمر المؤتمر حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وسط تحديات تتعلق بتحويل التعهدات الدولية إلى إجراءات عملية، وتقليص فجوة التمويل، ودعم الدول النامية والمجتمعات الأكثر تعرضاً للمخاطر المناخية.

ويتضمن جدول الأعمال ملفات خفض الانبعاثات الكربونية، والتحول إلى الطاقة النظيفة، والتكيف مع آثار المناخ، إلى جانب تطوير المدن المرنة، والتصنيع الأخضر، وإدارة النفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري.

كما يناقش المؤتمر تنفيذ التعهدات السابقة، ولا سيما زيادة التمويل المناخي المخصص للدول النامية، وتوسيع الاستثمارات في التقنيات منخفضة الكربون، وتحسين فرص الحصول على الكهرباء والطاقة النظيفة.

وتبرز مشاركة الشباب ضمن أولويات المؤتمر، إلى جانب تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتسريع الحلول المناخية.

ويأتي انعقاد «كوب ٣١» امتداداً لمؤتمر البرازيل عام ٢٠٢٥، وسط تساؤلات بشأن قدرة الدول المشاركة على تجاوز الخلافات وتحويل الاتفاقات إلى نتائج ملموسة.

أخبار قصيرة



أكثر من ٢٠٠ ألف متظاهر في أمستردام دعماً لغزة

شارك أكثر من ٢٠٠ ألف شخص في تظاهرة حاشدة بساحة المتاحف في العاصمة الهولندية أمستردام، تضامناً مع قطاع غزة، ومطالبين الحكومة بوقف الدعم المالي والعسكري لكيان الاحتلال وفرض حظر شامل على تصدير السلاح. واكتست الساحة باللون الأحمر، استجابةً لدعوة منظمات حقوقية ونقابية تحت شعار «الخط الأحمر». ورفع المشاركون لافتات تطالب بوقف تمويل الحرب من أموال دافعي الضرائب الهولنديين، ووقف الصفقات العسكرية مع كيان الاحتلال، معتبرين أن استمرار الدعم الحكومي يساهم في إطالة أمد الحرب على غزة. كما دعوا الائتلاف الحاكم إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف التمويل والتسليح، وإنهاء أشكال الدعم المرتبطة بالعمليات العسكرية الصهيونية.



فنلندا والنرويج تبحثان فتح قناة حوار مع بوتين

كشفت صحيفة «بوليتيكو» أن الرئيس الفنلندي ألكسندر ستوب ورئيس الوزراء النرويجي يوناس غار ستوره بحثا إجراء مكالمة مشتركة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في ظل تراجع الثقة الأوروبية بواشنطن بشأن حماية مصالح أوروبا وأوكرانيا. ونقلت الصحيفة عن مسؤول أوروبي أن الأوروبيين لا يريدون أن يكون ترامب الزعيم الغربي الوحيد الذي يتحاور مع بوتين. وتأتي التحركات قبيل استئناف مفاوضات أبوظبي يومي ١٠ و١١ تشرين الثاني/أكتوبر، بمشاركة وفود روسية وأميركية، وسط توجه أوروبي للمشاركة في بحث الضمانات الأمنية وآفاق التسوية. ويعكس التحرك الأوروبي سعياً إلى استعادة دور مباشر في المسار الدبلوماسي، وعدم ترك واشنطن تنفرد بإدارة الحوار مع موسكو.



إضراب طلابي مرتقب في ألمانيا

أعلنت حركة «جيل زد يقرر! الطلبة» الألمانية عزمها تنظيم إضراب طلابي في الجامعات يوم ٢٠ نوفمبر، تضامناً مع الاحتجاجات الشبابية في أوروبا، بهدف تعليق العملية الدراسية بالكامل. ونقلت وكالة الأنباء الألمانية أن الاجتماع التأسيسي للحركة شهد مشاركة أكثر من ٩٠ ناشطاً يمثلون ٣٥ جامعة ومؤسسة تعليمية عليا. ومن المقرر عرض قرار الإضراب على تصويت التجمعات الطلابية في الجامعات عشية موعده. ويطالب المحتجون بزيادة التمويل الحكومي للتعليم، وتحسين أوضاع المعلمين، وفرض ضريبة على الثروات، وإنهاء الدراسات العسكرية في الجامعات، فضلاً عن مطالب سياسية أبرزها استقالة المستشار فريدريش ميرتس. كما تخطط الحركة لتنظيم مظاهرات احتجاجية في ٣٤ مدينة ألمانية بالتزامن مع الإضراب.